كما في هذا العرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال
الرضي وشرط ان يرتفع من الادنى الى الاعلى نحو لك هند بجم بدر
في حكم المتروك قال الدنوشري قد ينافيه ظاهر قوله وان كان
قصد كل منهما صحيحا الخ الا ان يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون
الاول في حكم المتروك وان كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو
الواو لا بل يعكر عليه فليتامل **قوله** وقوفا مع السماع قال
الدنوشري هذه العلة غير ظاهرة لا سيما عند مراعاة مذهب البصريين
في نحو اياك اياك والعرب لا يعربون تسمية الشيء بدلا وفاعلا ومفعولا
ونحو ذلك فليتامل **قوله** ورايتك انت قال الدنوشري ينظر ما وجه
حذفه في المتن **قوله** ورايتك اياك قال الزرقاني مقتضى كلام المص
فيما سبق ومقتضى كلام الرضي ان نحو مررت بك بك تاكيد عند النحويين
خلافا للزمخشري فقط في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين
المنصوب والمجرور ان الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل
فاعادته دليل على التاكيد بخلاف المنصوب فانه لما لم يعد معه العامل
جعل بدلا انتهى واقول سيأتي ان الشاطبي جعل مررت به به
بدلا ويأتي الاستشهاد بآيتين اعيد معهما العامل واعادته لا تنافي
البدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف
جر لاختصاص وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين
استكبروا للذين استضعفوا لمن امن منهم ونحو ان هو الا ذكر
للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم انتهى المقصود منه فالمنوط قاله
الزمخشري ان المجرور بدل لا المنصوب لانه لا علم من عادة العرب

كما

كما قاله الشاطبي **قوله** قال الشاطبي الخ قال الدنوشري فيه نظر اذ لا نسلم
قوله واذا اردت الخ وقوله وهكذا نقل سن الخ قد يقال ان الكوفيين
ايضا نقلوا مقالتهم عن العرب ونقلي غير سن كلامه بالقبول لا يوجب
عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم الموثوق الخ
بالمثل **قوله** فيتحد لفظ البدل والتوكيد مقتضى جواز البدلية في
قمت انت وهو كذلك وان اقتضر المص على كونه توكيدا فقد نقل الجعيد
عنهم تجويز البدل فيه **قوله** ولو سمع كان توكيدا يرد عليه انه تقدم في
باب التوكيد انه لا يؤكد الظاهر بالضمير لان الضمير اقوى منه ومن
مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد اشرنا فيما مر لمنافاته لما هنا **قوله**
سواء كان كلا او بعضا الخ قد ذكر مثال الكل ومثال البعض زيد رفع
راسه والاشتمال زيد اعجبتني عقله والغلط رايت زيدا ركبته فرسه
وكان اللايق بعادة الشم ان يقول بعد التتميم توطية لقول المص
نحو واسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بامثلة الاقسام **قوله** الثلاثة
الاولى تركه فقد ذكر المص في المغني في حرف الواو انها في الاية احد
عشر وجها وانها بعضهم الى تسعة عشر **قوله** بشرط ان يكون الخ
قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع ان حكمه حكم ما ذكر
قال الرضي اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز
ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب انتهى وهذا الاعتراض وارد على
حصر الناظم ايضا وكان بدل الغلط لعدم الاعتداد بشأنه اكتفاء بما يعتراه
انتهى وكتب الدنوشري ما محصله ان سكوت المص عن بدل الاضراب
يفهم عدم جوازه كصريحك حمارك بتر ذكره الخلبي وغيره صرحوا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)